المصـــــدر : عكاظ

التـــاريخ : 07-11-2007 العـــدد : 15047

الصفحـات : 31 المسلسل : 203

ملف صحفي

السفير الألماني لدى المملكة شرو منجيز لـ «عكاظ»:

المملكة تشهد طفرة اقتصادية تتيح فرصا هائلة للتعاون المشترك

فهيم الحامد (برلين)

اكد السفير الالماني لدى المملكة شرومنجيز ان زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز. الى المانيا تعكس عمق العلاقات السعودية الالمانية وهي ذات مغزى يكاد يفوق التقدير والوصف. وقال في حوار مع «عكاظ» عشية الزيارة الملكية الى بلاده ان الزيارة تعكس العلاقات الثنائية الممتازة القائمة بين البلدين منذ الايام الاولى لتأسيس المملكة العربية السعودية موضحا انها تلبية لدعوة من دولة مستشارة المانيا الاتحادية الدكتورة انجيلا ميركل، بعد الاستقبال الحافل والترحيب الحار الذي حظيت به لدى زيارتها الى المملكة في فبراير من العام الجاري.

وقال السفير الالماني انه ليس هناك من شك في ان الزيارات المتبادلة على اعلى المستويات تعبر بجلاء عن علاقات الصداقة القائمة بين المانيا والمملكة موضحا ان التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين البلدين سيعطي زخما كبيرا للعلاقات المتميزة بين البلدين.

> أزمتا العراق وفلسطين تشكلان مخاطر مباشرة على المنطقة والعالم

واشار الى ان اللقاءات المكثفة التي سيجريها الملك عبدالله مع المستشارة الالمانية والرئيس الالماني ستتناول سبل تعزيز العلاقات وبحث المستجدات على الساحة العربية والدولية.

وحول رؤيته لمستوى التعاون بين البلدين قال ان التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية يعتبر ممتازا ولكن ذلك لا يعني عدم السعي لتحسين ودعم ما هو قائم حاليا في ملف العلاقات الثنائية. واضاف ان هناك فرصا كبيرة متاحة في المجال الاقتصادي على وجه الخصوص. كما لا يغيب على رجال الاعمال الالمان - بفضل جهود السفارة ومكتب الاتصال الالماني السعودي للشؤون الاقتصادية (جيسالو)، مفوضية الاقتصاد الالماني في المملكة بان الطفرة الاقتصادية التي تشهدها المملكة حاليا تتيح فرصا هائلة للتعاون المشترك ولا تقل فرص التعاون الوثيق في المجال الثقافي عنه في المجالات الاخرى.

واعرب منجيز عن امله في تعزيز التعاون في ميدان التعليم العالي وبين الجامعات في مجالات العلوم عموما مؤكدا ان التعاون في هذا المجال يعطي رحابة في المساحات التي تتيحها فترات الدراسة في الخارج في زيادة التفاهم المتبادل بين الشعوب ومدى اهمية التبادل العلمي والاكاديمي للتقارب بين الدولتين مؤكدا على مكانة جمهورية المانيا الاتحادية الرائدة في مجال التكنولوجيا مستشهدا في ذلك بقرارات لجنة جائزة نوبل الاخيرة، حيث منحت مجددا للالمانيين هما عالم الفيزياء البروفيسور بيتر غرونبيرغ وعالم الكيمياء البروفيسور غرهارد ارتل.

وقال السفير سابذل كل جهدي لتوسيع التعاون بين بلدينا في هذا المجال ايضا معربا عن سروره البالغ بالزيارة التي قام بها وفد رفيع المستوى من وزارة التعليم العالي في المملكة الى المانيا مؤخرا.

واكد السفير الالماني على اهمية الجهود التي تبذلها المملكة لمكافحة الارهاب وقال اغتنم هذه الفرصة لاعبر للسلطات الامنية السعودية عن تقديري بالنجاح الباهر الذي حققته في كسر شوكة الارهاب واجتثاثه من جذوره معربا عن شكره للسلطات الامنية على الحفاظ على امن الجالية الالمانية و المقيمين في المملكة.

واضاف كلنا نعلم ان لا نجاح في محاربة ظاهرة الارهاب الدولي ودحره الا بالتعاون الوثيق بين جميع دول العالم وقال ان التوقيع على اتفاقية مكافحة الارهاب بين المملكة وألمانيا خلال الزيارة يعتبر خطوة هامة في تعزيز التعاون في مجال مكافحة الارهاب مؤكدا على ان نشاء مركز عالمي لمكافحة الارهاب يعتبر خطوة هامة نحو التعاون الدولي في هذا المجال وسيكون هذا المركز بوابة تؤدي الى التبادل المثمر للمعلومات وتحسين اساليب وادوات التعاون الدولي.

المصـــــدر : عكاظ

التـــاريخ : 07-11-2007 العـــدد : 15047

الصفحـات : 31 المسلسل : 203

وفيما يتعلق برؤيته لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين البلدين قال السفير الالماني ان العلاقات الاقتصادية بين بلدينا تعتبر جيدة ووثيقة تاريخيا حيث تكمل اقتصادات بلدينا بعضها البعض بشكل مميز. واضاف ان ذلك يظهر جليا كون المانيا تحتل المرتبة الثانية بين أكبر الدول المصدرة الى المملكة العربية السعودية، على حين ان المملكة تتبوأ المرتبة الثانية بين الدول شركاء المانيا في التجارة.

وتابع ومما يثلج صدري ان ارى كسفير لالمانيا التقييم الكبير الذي تجده السلع الالمانية في المملكة، وهذا مما يدعونا لمتابعة توسيع نشاطنا في المملكة بقدر ما اعرف قوة السوق السعودية واهميتها في مجال الصناعات البتروكيماوية وانشاء المدن الاقتصادية.

وقال بالنظر الى فرص الاستثمار غير المحدودة في المملكة، باننا نحاول مواصلة تعميق الاتصالات الاقتصادية المتبادلة. وقد ساهم في ذلك الزيارة التي قام بها للمملكة في بداية سبتمبر المنصرم وقد برئاسة رئيس مجلس ادارة هيئة السكة الحديدية، مارتين باي، مكون من الوزارة الاتحادية للاقتصاد والرابطة الالمانية للتعاون الاقتصادي مع الشرق الاوسط وقد حظي الوفد بالترحاب والاستقبال الحار في المملكة. وبنفس القدر سوف تساهم الوفود الاقتصادية الالمانية التي تزور المملكة في نوفمبر من العام الجاري.

ورأى السفير الالماني ان الوضع في العراق والصراع الاسرائيلي الفلسطيني يقلقان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ويفرزان اثارا تتجاوز حدود المنطقة تشكل مخاطر مباشرة للاستقرار في المنطقة.

واضاف رغم ذلك يبقى السلام هو الحل الوحيد لهذه الصراعات وغيرها في المنطقة لذا يجب على الاطراف المشاركة ادراك هذه الحقيقة والاعتراف بها ومن ثم الجلوس للتفاوض واغتنام كل فرصة متاحة للسلام والاستفادة منها.

وعبر عن اعتقاده بان احدى الفرص تتمثل في اعادة إحياء اللجنة الرباعية بمعاونة الماني واوروبية. وقال لقد ابدت المملكة العربية السعودية بقيادة الملك عبد الله بن عبدالعزيز دائما من خلال مختلف الخطوات والمبادرات السلمية رغبتها الاكيدة في حل جدي للصراع في الشرق الاوسط وفي استقرار دائم في المنطقة واستطرد بالقول: يقف شاهدا على هذا الموقف السعودي مبادرة السلام التي اطلقها الملك عبدالله في قمة بيروت والتي اعيد تفعيلها في قمة الرياض في مارس الماضي وكذلك اتفاق مكة للفصائل الفلسطينية. وهكذا صارت المملكة مركزا للاستقرار في المنطقة. وقال ان اوروبا تنظر الى الشرق الاوسط كمنطقة ذات اهمية استراتيجية علاوة على ذلك يعود تاريخ شعوبنا بجذوره الى هذه المنطقة و لهذا يهمنا بشكل مباشر كجيران اوروبيين قضية الامن والاستقرار في المنطقة. مضيفا ليس بوسعنا نحن الاوروبيين ان نكون لا مبالين بالصراع الدائر في المنطقة الذي طال استمراره دون حل، بل يتطور الى الاسوأ مما يدعو الى ضرور القيام بعمل دولي قوي ومثابر على الدوام.

> **الأمن السعودي يحقق نجاحات مبهرة في مكافحة الإرهاب تستحق التقدير**

واشار الى ان المانيا تدرك الظروف القاسية التي يعيشها الشعب الفلسطيني وهي دفعت حوالى ستمائة مليون يورو في العام ٢٠٠٦ مساعدة عبر الاتحاد الاوروبي. كما ان المانيا تتحمل نصيبها في ميزانية الاتحاد الاوروبي بحوالى ٢٥٪.

اما بالنسبة للوضع في العراق قال السفير الالماني يجب اعطاء الاولوية الى مساعي الاستقرار في البلاد وضمان وحدة اراضيها وتمكين الشعب العراقي من العودة الى حياة عادية آمنة وتبقى في نهاية الامر مسؤولية الامن ملقاة على عاتق الحكومة التي انبثقت عن انتخابات ديمقراطية وعلى عاتق الاجهزة الامنية العراقية.